العقوبات الترامبية على إيران تواجه بدبلوماسية وبالحزم الإستراتيجي

د. قحطان السيوفي

دخلت العقوبات الأميركية على إيران مرحلة أكثر خطورة، لتضع كل العالم تحت نير العقوبات إذا تعامل مع طهران نفطياً. حصار مطبق أعلنته إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتنتقل واشنطن مع إلغاء إعفاءاتها على العقوبات إلى ملاحقة من لا يتقيد بها.

القرار التصعيدي يحظى بمشاركة عربية، سعودية وإماراتية، مباشرة وترحيب إسرائيلي كبير بالمقابل تؤكد بكين رفضه. إدارة ترامب تعيد العقوبات في تشرين الثاني ٢٠١٨، و«تصفير النفط»، هدف وضعته واشنطن لسياسة «العقوبات القصوى»، وتمنح ثماني دول في العالم إعفاءات من العقوبات على استيراد النفط من طهران. القرار ينذر بجعل المواجهة الأميركية ـ الإيرانية أكثر حماوة، على حين تبدو إيران غير مستعدة لتقديم تنازلات، ويؤكد المسؤولون الإيرانيون أنهم في حال منع نفطهم من التصدير، سيتخذون إجراءات هجومية كإغلاق مضيق هرمز. طهران التي خبرت الحصار تثق بعدم نجاح الأميركيين في «تصفير» تصدير النفط، وتملك أوراقاً أخرى. إدارة ترامب تعمل لإلغاء جميع الإعفاءات الاستثناءات الممنوحة للدول الثماني أي للصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا واليونان.

وزير خارجية ترامب، مايك بومبيو قال: «سنصل إلى الصفر مع الجميع، لن تكون هناك إعفاءات». وهدد بومبيو دول العالم بالقول: «في حال لم تتقيدوا فستكون هناك عقوبات». وأضاف: «نحن اليوم لدينا شراكة مع دول الخليج وإسرائيل تعمل على هذا الهدف» إدارة ترامب تتوقع توقيف تصدير النفط بشكل كامل، وهو ما يمثّل ٤٠ بالمئة من دخل رابع منتج للنفط في العالم. وأعلن بومبيو تأكيد التعاون مع السعودية والإمارات لتعويض الأسواق بما تحتاج إليه من النفط، كاشفاً عن وجود «التزام» من الرياض تجاه واشنطن في هذا الشأن.

إيرانياً، أكد مصدر في وزارة النفط أن الولايات المتحدة لن تنجح في وقف الصادرات النفطية دولياً، عبّرت الصين عن معارضتها للقرار الأميركي وتمسّكها بالتعاون مع إيران الذي «يتّسق مع القانون»، ومن المتوقع أن تتمسك كل من بغداد وأنقرة وبكين برفض القرار الأميركي.

وفي سياق المحاولات الأميركية المتصاعدة لتشديد الحصار الاقتصادي على كلٍ من إيران وسورية، يعمل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية «OFAC»، التابع لوزارة الخزانة الأميركية، على إصدار تحذيرات متعاقبة، كان آخرها في ٢٥ آذار ٢٠١٩، من المشاركة في عبور شحنات النفط إلى الموانئ السورية، أو تسهيل العمليات المالية أو اللوجستية لتلك العملية. التحذير يخاطب شركات الشحن ومالكي السفن ومديريها ومشغليها وشركات التأمين والمؤسسات المالية.

رحّبت إسرائيل على لسان كبار مسؤوليها بقرار ترامب، واعتبرته جزءا من الإستراتيجية الأمثل والأكثر جدوى لمواجهة إيران، ولم يكن الترحيب الإسرائيلي بالقرار الأميركي تشديد العقوبات على إيران ومنعها من تصدير نفطها مجرّد موقف تقليدي، بل تجسيد لطموح سعت إليه القيادة السياسية في تل أبيب، وقد وصف رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو القرار بأنه «ذو أهمية بالغة لزيادة الضغط على النظام الإيراني» وثمة محلّلون يرون أن نتنياهو وطاقمه الخاص قد يكونا أسهما مباشرةً في بلورة قرارات العقوبات الأميركية على طهران. الواقع أن الكيان الإسرائيلي الذي اعتاد أن يؤدي دور الوكيل التنفيذي للهيمنة الأميركية على المنطقة، بات أعجز عن أداء دور المقاول الناجح، بفعل التغيرات على معادلات الصراع. لذلك، قلبت واشنطن الأدوار، فدخلت مباشرة على خط الصراع بهدف حماية إسرائيل، واحتواء مفاعيل وتداعيات الانتصارات التي حققها محور المقاومة. وتدرك تل أبيب أن فرض العقوبات على إيران وسائر أطراف محور المقاومة، شيء، وخضوع هذه الأطراف شيء آخر. والمسافة بينهما محفوفة بالكثير من التطورات.

رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي»، رأى أن الإيرانيين تصرّفوا حتى الآن «بصبر إستراتيجي وأملوا تغيير الإدارة في واشنطن، لكن الكرة ستعود إلى الملعب الإسرائيلي والأميركي» وفي المقابل، لا يوجد مؤشر على أن ترامب يريد شنّ هجوم على إيران. وهو لا يتطلع إلى خوض حرب أخرى في الشرق الأوسط وخاصة مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأميركية العام المقبل. أما صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية فأشارت إلى «الكابوس السياسي» لدى مسؤولين إسرائيليين أبدوا تخوّفهم من تحوّل القضية الإيرانية إلى موضوع مركزي في انتخابات الرئاسة الأميركية. وأشارت «هآرتس» إلى أن ستة مرشحين ديمقراطيين أعلنوا، أنه في حال انتخابهم لمنصب الرئيس الأميركي فإنهم سيعيدون التوقيع على الاتفاق النووي. منذ إعلان واشنطن إلغاء الاستثناءات لثماني دول من عقوباتها على النفط الإيراني، ولا تزال التصريحات الرسمية الإيرانية تؤكد أمرين: الأول إدانة القرار «غير القانوني» والتقليل من شأنه لكونه «يظهر عجز» الإدارة الأميركية، ورأى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن «زيادة الإرهاب الاقتصادي ضد إيران يظهر عجز الولايات المتحدة ويأسها، والعجز المزمن لشركائها وأتباعها في المنطقة». الصين التي تستورد أكثر من ٥٨٥ ألف برميل نفط يومياً من إيران، أعلنت وزارة خارجيتها أنها خاطبت رسمياً الولايات المتحدة. وإن بكين تعارض بحزم فرض واشنطن عقوبات أحادية الجانب، محذرة من أن القرار الأميركي «سيسهم في عدم الاستقرار بالشرق الأوسط وفي سوق الطاقة العالمية». وأكد المتحدث باسم الخارجية الصينية أن التعاون «الطبيعي» للصين ودول أخرى في مجال الطاقة مع إيران، في إطار القانون الدولي، هو تعاون مشروع ومعقول ويجب احترامه، مشدداً على رفض الضغوط الأميركية. وبدورها المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية قالت: «نشعر بالحزن تجاه القرار الأميركي» وإن «الاتحاد سيواصل التزام الاتفاق ما دامت إيران تتحمّل مسؤولياتها». وبينما تواصل الولايات المتحدة الضغط على إيران، لدفعها إلى طاولة المفاوضات، شكّك المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي في دعوة التفاوض الحالية، ورأى أن إستراتيجية الأميركيين «هي ممارسة الضغط بهدف إرهاق الطرف المقابل».

خامنئي عزا الموقف الرافض للتفاوض إلى سببين: أوّلاً «عدم وجود فائدة منه»، والثاني «الضرر الذي ينتج منه»، لكنه أبدى عدم ممانعته بشكل مطلق التفاوض كالمفاوضات مع الأوروبيين وغيرهم، بشرط ألا يكون موضوعها ثوابت الثورة مثل القدرة الدفاعية وأكد خامنئي أن بلاده «لا تسعى إلى حيازة أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، سواء النووية أم الكيميائية، من منطلق مبادئنا، إذ نعتبره حراماً من الناحية الفقهية والشرعية». ترامب لن يشن حرباً عسكرية على إيران لأن إيران دولة قوية وترامب يدرك أن الحرب ستكلفه خسائر مالية وبشرية كبيرة، وستؤثر سلباً في مستقبله السياسي، كما أنه يرغب في الاستمرار بالابتزاز المالي لحلفائه الضعفاء من دول الخليج وستستمر إيران بمواجهة عقوبات ترامب بإستراتيجية التحلي بالصبر والحذر وأقصى قدر من التأهب الدفاعي وبالمزيد من دبلوماسية الحزم الإستراتيجي.

اعتقلت العشرات من أبناء دير الزور والحسكة

مقتل وجرح العشرات من «قسد» بتفجيرين في الرقة

| وكالات

اعتقلت «قوات سورية الديمقراطية – قسد» العشرات في دير الزور والحسكة بتهمة الارتباط بخلايا تابعة لتنظيم داعش الإرهابي، في وقت قتل وجرح العشرات من مسلحي الميليشيا ومن المدنيين جراء تفجيرين استهدفا وسط مدينة الرقة، أعلن التنظيم مسؤوليته عنهما.

وفي التفاصيل، فقد أعلنت «قسد» في مؤتمر صحفي بمدينة الشدادي، بحسب مواقع الكترونية معارضة، أن ٢٢٠٠ مسلح منها مع ٣٠٠ مسلح من ميليشيا «آسايش» نفذوا حملات دهم وتفتيش في ٧٢ قرية بمنطقتي الشدادي جنوب الحسكة والكسرة غرب دير الزور واعتقلوا ٥١ شخصا، بحجة الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي.

من جهتها، شنت قوات مشتركة أميركية – كردية ليلة الأحد حملة دهم وتفتيش في المنطقة شبه الصحراوية على الحدود الإدارية بين محافظتي الحسكة ودير الزور، بعد عملية إنزال جوي قرب «بئر جويف» غرب بلدة مركدة أسفرت عن مقتل ٤ أشخاص، بحسب ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة.

وطالت حملة الدهم والاعتقالات مناطق في بادية الجزيرة بمحيط قرى كشة وعظمان والرويشد وصولاً إلى بادية أبو خشب وأبو فاس جنوب غرب مدينة الشدادي.

وأفاد نشطاء معارضون بتنفيذ قوات مشتركة أميركية –كردية إنزالاً جوياً في منطقة غرب بلدة مركدة، حيث نفذت عمليات دهم وتفتيش بعد أن قطعت الطريق الخرافي من بلدة الـ٤٧ بالحسكة حتى منطقة المعامل قرب مدينة دير الزور.

وبحسب النشطاء فإن الإنزال استهدف بيوت شعر لمربي أغنام من البدو بمنطقة جويف الرحال، قبل أن يشتبك عدد من الأشخاص مع القوة المهاجمة، ما أسفر عن سقوط ٤ قتلى في حين هرب الباقون، الأمر الذي استدعى طلب مؤازرة لتفتيش المنطقة.

وأشاروا إلى تضرر المدنيين من عمليات التفتيش بعد استيلاء مسلحي حزب «الاتحاد الديمقراطي– با يا دا» على أسلحتهم الشخصية وعلى أموال وكميات من الذهب من بعض المنازل في مناطق الزعيلي وجويف الرحال.

من جهة ثانية، ذكرت شبكة «فرات بوست» المحلية، أن اجتماعاً عقد في ناحية أم مدفع بريف دير الزور الشمالي بين وجهاء المنطقة برفقة أحد وجهاء عشيرة البكارة الشيخ حاجم البشير مع قادة من «قسد» للوقوف على الانتهاكات المستمرة بحق المدنيين من أبناء المنطقة.

وبحسب ما أوردته الشبكة، فإن السبب الرئيسي للاجتماع الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين خلال الحملة الأخيرة التي شنتها «قسد» في بلدات وقرى ريفي دير الزور الشمالي والغربي، والتي خلفت اعتقال أعداد كبيرة من أبناء المناطق المذكورة.

وأوضحت، أن الأمر تفاقم مع مطاردة «قسد» خلال الحملة الأخيرة لها، لأحد المدنيين واعتقاله من داخل منزل الشيخ البشير بعد أن فر من الدوريات واتخذ من منزل الشيخ ملاذاً له، للهروب من دوريات «قسد»، الأمر الذي أثار غضب الأهالي ودعاهم لعقد الاجتماع لوضع حل للأمر.

وأشارت الشبكة، إلى أن «قسد» وعدت خلال الاجتماع، وجهاء المنطقة بشكل عام والشيخ البشير بشكل خاص، بالإفراج الفوري عن المدنيين الذين تم اعتقالهم خلال الحملة، كما ووعدت باعتقال ومحاسبة الدورية التي داهمت منزل الشيخ.

وتستمر «قسد» بارتكاب المزيد من الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها، وسبق أن شهدت المناطق الخاضعة لسيطرتها احتجاجات شعبية واسعة تطالب بوقف الانتهاكات ضدهم وتحسين الوضع المعيشي.

وفي تطور اخر، ووفق وكالة «هاوار» الكردية للأنباء، فإن ثلاثة أشخاص قتلوا وأصيب ١٦ آخرون جراء تفجيرين استهدفا المدنيين بالقرب من دوار النعيم وسط الرقة، موضحة: أن التفجير الأول نتج عن قنبلة صوتية وتلاها تفجير سيارة مفخخة.

في غضون ذلك أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن التفجيرين، وذكر أن مسلحيه نفذوا هجوماً انتحارياً وفجروا عبوتين ناسفيتن في مدينة الرقة الليلة الماضية، بحسب ما نقلت مواقع الكترونية معارضة عن أدوات التنظيم الإعلامية.

وبحسب أدوات التنظيم، فإن أكثر من ٣٥ شخصاً بين قتيل وجريح كانوا حصيلة التفجيرات في نقطة يتجمع بها عناصر «قسد»، في دوار النعيم وسط الرقة.

ميليشيات «قسد» تعيد هيكلة عناصرها من خلال البدء بتشكيل مجالس عسكرية في مناطق شمال شرق سورية (عن الانترنت)

..والميليشيا تعلن استعدادها للحوار مع دمشق تغطية على مشاريعها الانفصالية

الوطن- وكالات

في محاولة للتغطية على مشاريعها الانفصالية، زعمت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أنها مستعدة للحوار مع الحكومة السورية والنظام التركي، للوصول إلى حل في سورية، في وقت التقى فيه وفد فرنسي بمسؤولين في مناطق سيطرة ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية.

وخلال كلمة بالمؤتمر الأول لما يسمى «مصابي الحرب في شمال وشرق سورية» المنعقد في بلدة رميلان بريف الحسكة، زعم القائد العام لميليشيا «قسد» مظلوم عبدي، عن استعدادهم للحوار مع الحكومة السورية والنظام التركي للوصول إلى حل في سورية، وذلك بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

وقال عبدي: «نحن بصدد إعادة هيكلة قواتنا (ميليشياته) من خلال تأسيس المجالس»، واصفاً تلك الخطوة بـ«الإنجاز الكبير»، وأضاف: «إننا أمام أعمال ومشاريع كبيرة، سوف يتم إنجازها من خلال المجالس العسكرية في المناطق، إننا لا نريد الحرب في المنطقة، نعمل على حل القضايا بسبل الحوار بعيداً عن الحرب».

وأضاف عبدي: إنهم مستعدون للحل السياسي مع كل الأطراف سواء الحكومة السورية أم تركيا أم غيرها، وقال: «سبيلنا للحل هو الحوار».

وكان «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» الجناح السياسي لميليشيا «قسد» قد رفع في أيار الماضي من حدة التصريحات تجاه دمشق، وقابل دعوتها للمصالحة بإصرار على المواجهة، على حين حاول مغازلة النظام التركي في مشروعه الاحتلالي «المنطقة الآمنة» معتبراً أن وجود «قسد» فيها «يفيد تركيا».

يشار إلى أن مؤسس وزعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان، المسجون في تركيا، كان وجه رسالة إلى ميليشيا «قسد» من سجنه، داعيا إياها إلى إيجاد حل سلمي مع تركيا، في وقت تتصاعد حدة التوتر بين «قسد» وتركيا شمال شرق سورية.

وتعتبر «وحدات حماية الشعب» الذراع المسلح لـ«با يا دا»، وهي بالوقت ذاته تشكل العمود الفقري لـ«قسد».

بموازاة ذلك، وفي إطار سياسة التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة التقى وفد فرنسي، مع مسؤولين في ما يسمى «الإدارة الذاتية» في مناطق سيطرتها شمالي شرقي سورية.

وقالت الرئيسة المشتركة لـ«المجلس التنفيذي لشمال وشرق سورية» بريفان خالد في تصريح نقلته وكالات معارضة: «إن الهدف من زيارة الوفد الفرنسي هو الاطلاع على أوضاع مناطق سيطرة الإدارة الذاتية على الأرض، والتعرف على مؤسساتها، والأعمال التي تقوم بها في المنطقة».

وتزور بشكل متكرر شخصيات سياسية وعسكرية غربية المناطق التي تسيطر عليها «الإدارة الذاتية»، والتي تضم قواعد لقوات الاحتلال الأميركي التي تقود «تحالفاً دولياً» مزعوماً بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي في سورية وتدعم ميليشيا «قسد».

اجتماع روسي أميركي إسرائيلي في فلسطين المحتلة.. وسورية محوره

| الوطن - وكالات

كشفت تقارير صحفية إسرائيلية أمس عن اجتماع أمني ثلاثي «نادر» لكل من أميركا وروسيا و«إسرائيل»، سيعقد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسط أنباء عن أن «مستقبل الوجود الإيراني في سورية» سيكون الملف الرئيسي على جدول الأعمال.

وسيضم الاجتماع رؤساء مجلس الأمن القومي الأميركي جون بولتون ونظيريه الروسي نيكولاي باتروشيف والإسرائيلي مئير بن شبات، وهو الأول من نوعه بين ممثلي الدول الثلاث، ويأتي بالترافق مع حالة التوتر المتصاعد في الخليج العربي، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على سورية.

وأوضحت صحيفة «إسرائيل اليوم»، وفق موقع «عربي ٢١» الإلكترونية القطري الداعم للمعارضة والتنظيمات الإرهابية، أن «البيت الأبيض أعلن عن عقد اجتماع أمني ثلاثي في «إسرائيل» الشهر الجاري بحضور مستشاري الأمن القومي لكل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وإسرائيل».

وذكرت أن «القمة ستناقش قضايا إقليمية متعددة» وتحدثت عن زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي إلى دولة الإمارات الأربعاء الماضي «في ظل حالة التوتر في الخليج».

ونقلت الصحيفة تصريحا لبولتون قال فيه: «سنستكشف مع حلفائنا في المنطقة ما يجب القيام به لاحقاً، ومن الواضح تماماً أن إيران تقف وراء الهجوم على السفن قبالة سواحل الإمارات».

ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية «إسرائيلية»، تأكيدها أن «إسرائيل تشكل منذ فترة طويلة جسراً لنقل الرسائل بين موسكو وواشنطن»، مشيرة إلى اللقاء الذي جمع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو بعد الهجوم الذي نُسب إلى «إسرائيل» في حلب.

وتعليقاً على لقاء القمة المزمع، قال نتنياهو: إنها «نادرة وغير مسبوقة»، كاشفاً أن «القمة ستناقش تحديات الأمن القومي التي تواجهها الدول المشاركة»، وأضاف: «لقد عملت على هذا كثيراً وهذا إنجاز رائع آخر لإسرائيل».

ويرى مراقبون أن نتنياهو الذي أخفق حتى الآن في تشكيل حكومة الاحتلال سيسعى لاستغلال الاجتماع للدفع باتجاه تشكيلها.

وقالت مصادر دبلوماسية غربية بحسب صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي: إن «مستقبل الوجود الإيراني في سورية سيكون الملف الرئيسي على جدول الأعمال تحت عنوان عام يتعلق بـ«مناقشة الأمن الإقليمي» في الشرق الأوسط»، مشيرة إلى أن عقد اللقاء حصل بناء على «تفاهم» بين الرئيسين الأميركي دونالد ترمب والروسي فلاديمير بوتين في قمة هلسنكي في تموز العام الماضي.

وحسب المصادر الدبلوماسية، فإن واشنطن تعتقد أن لديها «أدوات نفوذ» للتفاوض مع موسكو بالتفاهم مع كيان الاحتلال لـ«إخراج إيران (من سورية) وإضعاف نفوذها». وتشمل أدوات النفوذ قرار ترمب الإبقاء على القوات الأميركية شرق الفرات ومشاركة دول أوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا في «التحالف الدولي» شرق سورية، إضافة إلى «عرقلة» أي تطبيع مع دمشق أو إعادة إعمار في سورية أو شرعية سياسية للحكومة السورية «قبل التزام خطوات ملموسة بينها تقليص الدور الإيراني في سورية».

وأشارت المصادر إلى أن الأطراف الثلاثة تبحث في «خريطة طريق» تربط بين تقديم أميركا وحلفائها «حوافز» إلى موسكو في سورية مثل الإعمار والشرعية ورفع العقوبات، مقابل التزام الأخيرة «إجراءات ملموسة» تتعلق بدور إيران وتقليص الدور العسكري والعملية السياسية في سورية مثل تشكيل اللجنة الدستورية وتنفيذ القرار ٢٢٥٤.

ويعتقد الجانب الأميركي بضرورة «خروج جميع القوات الأجنبية وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١١ بعد إنجاز العملية السياسية» وأنه قادر على تحقيق ذلك عبر استعراض «أدوات الضغط» الموجودة في جعبته.

ويبدو أن الطروحات الأميركية الإسرائيلية تتقاطع بشكل حرفي مع الطروحات العربية، وفق ما ورد في البيان الختامي للقمة العربية الطارئة التي عقدت في السعودية.

وبهذا الخصوص، صرح مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين بأن سورية ترفض ما ورد في البيان الختامي للقمة العربية الطارئة التي عقدت في السعودية بخصوص ما سمته «التدخل الإيراني في الشؤون السورية»، وتعتبر أن ما ورد في هذا البيان يمثل بعينه تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية السورية.

وأكد المصدر، أن الوجود الإيراني في سورية مشروع لأنه جاء بطلب من الحكومة السورية وساهم بدعم جهود دمشق في مكافحة الإرهاب المدعوم من قبل بعض المجتمعين في هذه القمة.

محللون روس: لا تفاهم مع تركيا في إدلب.. وأنقرة لن تتخلى عن «النصرة»

موسكو: أميركا تسعى إلى زعزعة استقرارنا من خلال أوكرانيا وسورية

| وكالات

اعتبرت موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى زعزعة استقرار روسيا من خلال أوكرانيا وسورية، وعلى وجه الخصوص، بمواصلة تزويد كييف بالأسلحة، ودعم جماعات المعارضة بنشاط في سورية.

ومقال نشرته صحيفة «غازيتارو» الروسية ونقله موقع «روسيا اليوم»، حول الأساليب التي تتبعها واشنطن لزعزعة الاستقرار في روسيا، تحدث مستشار وزير الدفاع الروسي، أندريه إيلنيتسكي، على قناة «ستار» التلفزيونية عن نيّات الولايات المتحدة زعزعة استقرار روسيا، وأشار إلى تقرير مركز الأبحاث الإستراتيجية للحكومة الأميركية «RAND»، الذي يعرض طريقة ممارسة الضغط على روسيا.

وأشار المستشار الروسي إلى أن الخبراء الأميركيين أوصوا أولاً وقبل كل شيء، بالتأثير في روسيا من خلال أوكرانيا وسورية، وعلى وجه الخصوص، بمواصلة تزويد كييف بالأسلحة ودعم جماعات المعارضة بنشاط في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى ذلك، وفقا لإيلينسكي، ستنظر الولايات المتحدة في خيار انسحاب القوات الروسية من ترانسنيستريا، لكن هذه المهمة لن تكون أولوية لها.

تقرير «RAND» الأميركي يوصّف بحسب المستشار الروسي الخطوات الأميركية بأنها «لكسر الخطط الروسية وحرمانها من رؤية الغد»، وتدمير الإيديولوجيا وتسخين النزاعات.

إلى ذلك، فقد لفت المحلل السياسي، دميتري دروبنيتسكي، وفقاً للصحيفة الروسية نفسها، الانتباه إلى حقيقة أن المحللين الأميركيين يدركون تماماً صعوبة جر روسيا إلى سباق تسلح ويشيرون إلى ذلك مباشرةً.

ودعا دروبنيتسكي إلى التعامل بجدية مع محاولات الجانب الأميركي تدمير المجال الاقتصادي الروسي، وقال: «إن الإجراءات الوحيدة التي يراها التقرير فعالة، هي إجراءات تستهدف نقاط الضعف الاقتصادية، ويصعب دحض ذلك، فباستثناء الاقتصاد، لا يمكن في أي مجال النيل من روسيا بأيد عارية».

على صعيد آخر، تحدثت صحيفة «آر بي كا» الروسية، عن معضلة إدلب السورية المستعصية، واختلاف الموقف من «جبهة النصرة» وواجهتها «هيئة تحرير الشام» الإرهابية، بين موسكو وأنقرة.

وبحسب رئيس قسم دراسة الصراعات في الشرق الأوسط بمعهد التنمية المبتكرة، أنطون مارداسوف، فإن الوضع الحالي في إدلب يعود إلى أن مذكرة «سوتشي» الروسية التركية، تترك مجالاً لتأويلات مختلفة، وتحتوي على عناصر يصعب جداً تنفيذها، وخاصة تلك المتعلقة بالفصل بين من سماهم «المتطرفين والمعتدلين».

من جهته، رأى رئيس مركز الدراسات الإسلامية بمعهد التنمية المبتكرة، كيريل سيمينوف، وفقاً لصحيفة «آر بي كا» الروسية، أنه حتى إذا نجحت تركيا في حل «النصرة»، فمن المستبعد أن يتم حل الأزمة في إدلب بسرعة، لأن دمشق مصرة على استعادة السيطرة الكاملة على البلاد، وهي عازمة على استعادة جميع المناطق، وقال: «بالنسبة لتركيا، من المهم الحفاظ على الوضع الحالي في إدلب، لأنه يضمن مراعاة مصالح أنقرة في المفاوضات، لذلك فإن القضاء التام على «هيئة تحرير الشام» الآن، مكلف للغاية ولا يتوافق مع مهام أنقرة، كما أن موقف أنقرة منها مختلف عن موقف موسكو».

قوات لجيش الاحتلال التركي قرب معبر أطمة في ريف إدلب (رويترز)